



**MAS**

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

## ملخص سياساتي (2)

# منافع ومحددات تفعيل السجل الوطني الاجتماعي الموحد

---

2023

---



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055  
info@mas.ps | www.mas.ps

ملخص سياساتي: منافع ومحددات تفعيل السجل الوطني الاجتماعي الموحد

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

2023

---

---

## 1- خلفية

شهدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات واسعة من المجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة؛ بفعل تبعات جائحة كورونا وما نتج عنها من دخول أسر جديدة إلى دوائر الفقر والتميش. كذلك تأثرت فئات واسعة من المجتمع بانعكاسات الأزمات المحلية والحروب العالمية على الأسعار وارتفاع الفوائد على القروض وغيرها. في ظل هذه الظروف يقوض برامج الحماية الاجتماعية ضعف الميزانيات المتوفرة، مما يجعل خدمات الحماية الاجتماعية تقدم من خلال برامج طارئة وإغاثية لأنها تعتمد على الدعم الخارجي. يجمع الخبراء والمسؤولون على أن مستوى الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية المتوفرة حالياً غير كافٍ؛ فبسبب الأزمة المالية التي تواجه الحكومة لم تتمكن الوزارة خلال عام 2021 من تقديم سوى دفعة نقدية واحدة للأسر الفقيرة بمبلغ إجمالي 86,483,250 شيكل مع العلم أن برنامج التحويلات النقدية يقوم على تقديم 4 دفعات خلال العام. يعد هذا تراجعاً كبيراً في منظومة الحماية الاجتماعية، حيث تقلص المبلغ على مدار السنوات الأخيرة من 518 مليون شيكل في عام 2017 حتى وصل 86 مليون شيكل فقط عام 2021.<sup>(1)</sup>

على الرغم من هذا الانخفاض في مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية-والذي لا يزال يشكل عائقاً أمام تنفيذ برامجها- إلا أنها تعمل ضمن رؤية شمولية لتطوير منظومة حماية اجتماعية قادرة على التعامل مع مسببات الفقر وليس مع نتائجه فقط والانتقال من العمل الإغاثي إلى العمل التنموي. ضمن رؤيتها تبنت الوزارة مفهوم الفقر متعدد الأبعاد وتعمل على تبني استراتيجية خاصة بمحاربة الحرمان المتعدد، أي الفقر النقدي والحرمان الاجتماعي في جوانب متعددة، منها: الصحة، التعليم، المسكن، الحرية والسلامة الشخصية وغيرها. في ظل سعيها للوصول إلى الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً وتحقيق العدالة في توزيع المساعدات التنموية، أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية عن خطتها إطلاق السجل الوطني الاجتماعي الموحد. وهو سجل محوسب يتم التسجيل فيه من خلال الموقع الإلكتروني المخصص للسجل أو من خلال التوجه إلى المديرية والاستعانة بموظفي وزارة التنمية الاجتماعية. يتيح التسجيل لكل أسرة ترى أنها تحتاج إلى مساعدة وتقدم طلباً للحصول على المساعدة الاجتماعية ومن ثم في مرحلة ثانية يتم فحص مدى استحقاق الأسرة للمساعدة المطلوبة من خلال استمارة فحص الاستحقاق، وتحويلها للبرنامج المناسب من برامج الوزارة أو غيرها من برامج الشركاء. حيث يوحد السجل الاجتماعي العمل على مستوى البرامج المختلفة المقدمة من خلاله.

يتضمن السجل الاجتماعي الوطني الموحد رزمة حماية اجتماعية شاملة تضم أبعاداً اقتصادية واجتماعية وفق مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد. يستخدم لأغراض التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد معادلة فقر مبنية على متغيرات الإنفاق الاستهلاكي للأسرة لتحديد الفقر النقدي، إضافة إلى المتغيرات الاجتماعية الخاصة بقياس الحرمان الاجتماعي. عليه سيحصل المستحقون بحسب بياناتهم المسجلة في السجل على رزمة مساعدات تغطي أبعاداً مختلفة للحماية الاجتماعية إلى جانب المساعدات النقدية والغذائية. تشمل التأمين الصحي والوصول للخدمات الصحية، خدمات تأهيل لذوي الإعاقة، إعفاءات مدرسية، حماية وتأهيل لمن تعرضوا للعنف سواء أكانوا من النساء أو الأطفال. يرتبط تفعيل السجل بالمساهمة في الجهود الوطنية لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة 2030، منها الهدف الأول وهو القضاء على الفقر، والهدف الثالث الصحة الجيدة، والهدف الخامس المرتبط بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن العمل اللائق. بالتالي فإن العمل على تفعيل السجل الاجتماعي سيكون له آثار تنموية أهمها التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## 2- التحديات ومعضلات تفعيل السجل الاجتماعي الوطني الموحد

يعد تفعيل السجل الوطني الموحد ضمن جهود المأسسة ضرورياً وهاماً في هذه المرحلة، لكن المحاذير حول السجل يجب أخذها بجدية والعمل باستمرار على معالجتها حتى لا يستثنى أحد من الدعم، ومنها:

أولاً، هناك شكوك كما تشير الدراسات المختلفة حول قدرة السجلات الاجتماعية على أن تكون شمولية- وهي ميزة أساسية بحسب ادعاء المروجين لها- بالأخص غير الديناميكية منها. حيث أظهرت تجارب دول كثيرة أن المسوح التي كانت تتم لتعبئة استمارة السجل استغرقت سنوات من العمل في تجميعها، مما يجعل هذه البيانات تتقدم قبل تفعيل السجل مثلما حدث مع عدد من الدول بعد جائحة كورونا، حيث تغيرت أوضاع الأسر بشكل كبير ولم تعد البيانات التي تم جمعها تعبر عن المجتمع.

ثانياً، بينت التجارب العالمية أن هناك نسبة خطأ كبيرة في الاستهداف، وهو أمر خطير يعني حرمان المستفيدين من كافة برامج المساعدات وغيرها المقدمة من مختلف الجهات نتيجة ربط المساعدات والبرامج الاجتماعية وتوحيدها من خلال السجل الاجتماعي.

(1) وزارة التنمية الاجتماعية. 2022. التقرير الإحصائي السنوي. رام الله- فلسطين.

ثالثاً، أظهرت كذلك تجارب عديدة أن السجلات الاجتماعية ذات تكلفة مرتفعة، وقد ينفق عليها الكثير من الأموال من خلال الممولين دون فائدة، بسبب عدم قدرة الحكومات على الاستمرار في الإنفاق عليها وتوفير الدعم التقني المناسب لها بعد انتهاء التمويل المخصص لها.

رابعاً، بتفعيلها السجل الاجتماعي الوطني الموحد من المتوقع أن يدخل أفراد وأسر جديدة إضافة إلى قوائم الأسر المسجلة سابقاً لدى وزارة التنمية الاجتماعية، مما يعني ارتفاع كلفة برامج الوزارة نتيجة ازدياد عدد المستفيدين في ظل شح الموازنات المتوفرة لبرامج التنمية الاجتماعية. كذلك فإن تسجيل أسر فقيرة جديدة في السجل وتأهيلهم لتلقي المساعدات دون القدرة على توفيرها، قد يخلق عدم الثقة العامة به، وبالتالي يزيد من تحديات تطبيق النظام كما هو مخطط.

خامساً، يقوم السجل الاجتماعي الوطني الموحد على مبادرة المواطنين للتسجيل فيه وهو ما قد يحرم من لا يعرفون القراءة والكتابة، أو من لن يعرفوا عن وجود السجل بسبب عدم وصولهم للإنترنت، أو عدم وصول كادر الوزارة المتخصص لهم.

### 3- توصيات سياسية

- رفع مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية في الموازنة العامة لتمكين من تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها التي تصب بشكل أساسي في دعم الأسر الفقيرة والفئات المهمشة أو الضعيفة الأخرى مثل الأطفال، ذوي الإعاقة، النساء المعنفات.
- دعم الخدمات العامة من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية للمواطنين وتقديمها بالجودة المطلوبة والتأكد من وصول الجميع لها بعدالة وشفافية مما يقلل من معاناة الأسر الفقيرة.
- الاهتمام بتوفير القدرات البشرية من الباحثين الاجتماعيين المؤهلين ليكونوا مدراء حالة وهم المسؤولون عن تقييم حالة الأسر وتحويل كل أسرة إلى جهة الاختصاص بحسب الاحتياجات التي تظهر لديه، سواء بالتدريب المتخصصة أو بالتوظيف.
- الاهتمام بأن يكون النظام غير مكلف على الوزارة على المدى البعيد ومحاولة توطين الخبرات التقنية الجاهزة للتعامل معه سواء أكان من خلال التدريب أو التوظيف.
- تنفيذ حملات للتعريف بالسجل من خلال طواقم الوزارة في المناطق الأكثر فقراً لأن نسبة الاتصال بالإنترنت، ومعرفة القراءة والكتابة لم تصل إلى 100% ومن المتوقع أن الأكثر فقراً هم المحرومون من الإنترنت أو يعانون من الأمية. إضافة إلى استخدام وسائل الاتصال المتعددة للتعريف بالسجل (الراديو، التلفاز، وسائل التواصل الاجتماعي) للتغلب على ثغرات عدم الاتصال بالإنترنت.
- تكثيف تنسيق العمل بين الوزارات المختلفة الشريكة في تقديم خدمات وبرامج من خلال السجل الاجتماعي ووضع بروتوكول عمل موحد يضمن سهولة حصول المواطن على الخدمة ويقلل تكاليف التنقل والمتابعات.
- الاهتمام ببند الشكاوى ومتابعته باستمرار لتفادي أخطاء الاستهداف، وبالتالي التأكد من شمولية السجل وعدالة الوصول إلى خدمات وزارة التنمية الاجتماعية.
- التأكد من أن السجل الاجتماعي الموحد هو سجل ديناميكي وسيبقى الدخول له متاحاً للجميع في أي وقت سواء للتسجيل، أو تعديل البيانات.
- النظر في مرحلة لاحقة وبعد التأكد من نجاح السجل، وخاصة في حال إقرار قانون ونظام الضمان الاجتماعي، في توسيع السجل الاجتماعي ليشمل جميع المواطنين، ليشمل ليس فقط من يتلقى خدمات الحماية الاجتماعية، بل يمتد لكل مواطن يستفيد من خدمة عامة (أو ضمان أو تأمين صحي... الخ).
- النظر بسن قانون للحماية الاجتماعية الشاملة، يشمل مبادئ منظومة الحماية الاجتماعية ومكوناتها المختلفة (ضمان اجتماعي، تأمين صحي، حماية اجتماعية)، ويقر بالحق فيها لكافة مستحقيها وينظم هذا القطاع وكافة الفاعلين فيه.